



انقلاب قيس سعيد وانعكاسه على الشرعية



م.م. سيماء علي مهدي

جميع الحقوق محفوظة لمركز رواق بغداد للسياسات العامة ©2022

مركز تفكير يُقدم رؤى وافكار ودراسات وبحوث للنخب والمختصين ومتخذي القرار. تصدر عنه مجلة "الرواق" والتي تعنى بالتركيز على عنوانٍ واحدٍ وتُستكتب فيه خيرة الباحثين والكتاب والمختصين. يعمل على تيسير المعرفة لغير المختصين لزيادة وعي وثقافة الجمهور بعيداً عن الاعلام غير المبني على اساس علمي. يعمل الرواق على ترجمة مقالات وبحوث مهمة ومختارة عن اللغات الانكليزية والفارسية والتركية والفرنسية، لتكون بين يدي الباحث العراقي. ينطلق المركز في اعماله وتناجه من اهمية التركيز على العمل المعرفي بدلاً عن الايديولوجيا والخلفيات النظرية المشحونة او المتطرفة. يؤمن الرواق باهمية الانفتاح على الكتل السياسية والنخب المعرفية في ايصال افكاره وتصوراتهِ ورؤاه في بناء الدولة والمؤسسات العراقية.

يطمح الرواق بان يكون نتاجه اضافةً لفهم الواقع العراقي دون تشنج واحكام مسبقة. كما يعمل الرواق على طباعة ونشر بحوث ودراسات الراغبين بعد فحصها وتدقيقها على اساس علمي، وهي لا تعبر بالضرورة عن متبنياته، فالرواق محكوم بالاظر النظرية والعلمية وحسب.

يرحب رواق بغداد بجميع الرؤى والافكار والحلول التي تطرح من قبل اصحاب الاختصاص من الباحثين والمفكرين والكتاب.

www.rewaqbaghdad.org

Legal Note:

Publishing this material has been funded by Rewaq Baghdad Center of Public Policy however, the views expressed in this document do not reflect the Center's official policies nor its opinions.

تم تمويل نشر هذه المادة من قبل مركز رواق بغداد للسياسات العامة. لكن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس سياسات المركز الرسمية ولا آراءه.

يعد هذا الانقلاب الثاني في تونس بعد انقلاب بن علي عام ١٩٨٧ على حكم بورقيبة، لكن الفرق بينهم هو أن حكم أنه لم يغير من طبيعة السلطة الاولى وإنما جاء يتم مسارها في انفراده بالسلطة وقع معارضيه. أما انقلاب قيس سعيد، فقد اعلن مساء ٢٥ تموز ٢٠٢١ عزل رئيس الحكومة (هشام المشيشي)، وتجميد اختصاصات البرلمان، ورفع الحصانة عن النواب، وتولي رئاسة النيابة العامة، وإعفاء عدد من الوزراء، أبرزهم وزراء الداخلية والعدل والدفاع، وتعطيل العمل بعدة مؤسسات في الدولة وفرض حظر تجوال ليلي مدته شهر. وجرى إعلان القرارات التي وصفها سعيد بـ «الاستثنائية» بحضور قيادات من الجيش والأمن التي اثارت استغراب القيادات السياسية بعده حدث لم يسبق للأجهزة الامنية فعلها نظراً لحياها ومحل ثقة التونسيين على امتداد السنوات التي تلت التغيير.

أسباب الانقلاب

في ١٣ تشرين الاول ٢٠١٩، فاز سعيد برئاسة الجمهورية كمرشح رئاسي مستقل وغير مؤيد للأحزاب، ولم يمتلك برنامجاً سياسياً، وتركزت حملته الانتخابية على شخصه، ومصداقيته، وتأيدته للثورة، وخطاباته المباشرة مع الشعب؛ فكان فوزه دلالة على الرأي العام الذي يميل في الانتخابات الرئاسية ناحية تأييد المرشحين المستقلين (١)، الذين لا صلة لهم بالتجاذبات الحزبية بين القوى السياسية في البرلمان، وما يثيره تلك التحزبات من خلافات تهدد استقرار الدولة. فعند وصوله (قيس سعيد) كان صريحاً حيال موقفه الراض لشكل النظام الذي أقره الدستور، وعبر عن نيته لتغييره (٢)، لعدة اسباب منها (٣):

١- تراجع أداء حكومة المشيشي في تقديم الخدمات للمواطن التونسي.

(١) عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبية؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٢) فاطمة بدري، هل تغير تونس نظامها السياسي الهجين؟، نشر بتاريخ ١٧ شباط ٢٠١٧، على الرابط: <https://daraj.com/66500>

(٣) تونس: مسارات ما بعد قرارات ٢٥ يوليو، ملفات المستقبل، العدد ١، أب ٢٠٢١، ص ٦-٧.

٢- استشراف الفساد في قطاعات حيوية في الدولة منها، داخل الطبقة السياسية وفي التزوير الانتخابي، وحتى القضاء الذي عدّه المفصل الرئيسي للعدالة عبر تركهم ملفات قضائية متروكة لعدة سنوات من دون حسم بسبب الوساطات والنفوذ .

٣- كثرة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتحسين الوضع المعيشي والصحي خاصة بعد ازمة كورونا.

٤- تبادل الاتهامات داخل مجلس النواب مما تحول الى شبهة بساحات التصفيات وليس مكاناً للتشريع. وعلى ضوء ذلك، أعلن موقع (ميدل إيست آي) البريطاني عن وثيقة سرية، قبل الانقلاب بشهرين، تتحدث عن اعتقال سياسيين كبار، وتدبير انقلاب في تونس بالرجوع إلى المادة ثمانين من الدستور التونسي، وأشارت الوثيقة (إلى أن هذا الانقلاب عبارة عن (انقلابٍ دستوري) لينفرد "قيس سعيد" بالسلطة تماماً، وأنه بعد استدراج رئيس الوزراء "هشام المشيشي" ورئيس مجلس النواب "راشد الغنوشي" إلى القصر واحتجازهما هناك، سيعين اللواء خالد اليحياوي وزيراً للداخلية بالإناابة)، وكان هذا أول مؤشر على حدوث الانقلاب، وبالفعل هذا ما حدث إلا أن رئيس حزب النهضة راشد الغنوشي كانت حالته الصحية حرجة فلم يتم اعتقاله^(٤).

ازمة سياسية بغطاء دستوري

إن النظر في المسألة الدستورية وعلى وجه الخصوص مسألة تقسيم السلطات في نصوص الدستور التونسي، قد يوحي للوهلة الأولى بأن الدستور عمل على الفصل الواضح بين تلك السلطات الثلاث عبر توضيح صلاحيات كل سلطة والحدود التي تفصل بينها؛ إلا أن مسألة تقسيم السلطات تبقى خاضعة في المقام الأول لمعضلة "هل النظام التونسي رئاسي أم برلماني؟" التي يحددها إطار النقاش السياسي، وهي من ناحية أخرى تبقى رهينة الثغرات الدستورية التي تفتح الباب أمام التأويلات الناجمة عن عدم الوضوح في مسؤوليات وصلاحيات تلك السلطات بل وسبل التعامل في حال تقاطعها بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة^(٥)،

(٤) انقلاب تونس، مركز الخطاب للدراسات، نشر بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠٢١، على الرابط:

<https://telegra.ph/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-11-09>

(٥) انس الملح، الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس: الخلفيات والأسباب، المعهد المصري للدراسات، ٢٠ أيلول ٢٠٢١، ص ١٢.

وتركزت أهم الخلافات حول تشكيل الحكومات واختيار المرشحين والوزراء. وما زاد من صعوبة تشكيل الحكومة هو عدم حصول أي حزب أو تكتل على أغلبية المقاعد في البرلمان بسبب اعتماد نظام التصويت بالقائمة النسبية الذي يصعب حصول قوائم المترشحين على غالبية مطلقة من مقاعد البرلمان^(٦)، كما هو في العراق حالياً.

استند الرئيس سعيد، في قراراته، وبالأساس، إلى الفصل ٨٠ من دستور ٢٠١٤، لا سيما فقرته الأولى، التي تقضي بأنه (لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب....).

١- استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب (وكلاهما لم يتم استشارتهما واقعياً) وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، لم تُنشأ ولم يُنصّب أعضاؤها بعد، على الرغم من تكرسها في الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٤ (الفصلان ١١٨ و ١٢٤)، ولعل الشرط الوحيد الذي حرص رئيس الجمهورية على تطبيقه، هو الإعلان عن الحالة الاستثنائية في بيان رسمي موجه إلى الشعب.

٢- حصر الغرض من «التدابير الاستثنائية» في «عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال»، أي تقييد شرعية «الإجراءات الاستثنائية» بضمان عودة البلاد إلى وضعها الطبيعي بعد إزالة الخطر الداهم وتداعياته، مع بقاء «مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة فترة سريان الإجراءات الاستثنائية» وهو عكس ما نصّت عليه قرارات الرئيس سعيد في ٢٥ تموز ٢٠٢١، إذ قرر تجريد عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن نوابه.

٣- (وبعد مضيّ ثلاثين يوماً على سريان هذه التدابير، وفي كل وقت بعد ذلك، يعهد إلى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب أو ثلاثين من أعضائه البت في استمرار الحالة

(٦) منير الكشو. النظام السياسي والديمقراطية التمثيلية في سياق انتقال ديمقراطي: تونس مثلاً، سيمينار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١ نيسان ٢٠٢١، <https://youtu.be/xy0NdYo8j6U>

الاستثنائية من عدمه، وتصرح المحكمة بقرارها علانية في أجل أقصاه خمسة عشر يوماً) وفي غياب المحكمة الدستورية، كما سبقت الإشارة، أصدر الرئيس سعيد، في ٢٣ آب ٢٠٢١، قراراً آخر بتمديد حالة الاستثناء إلى إشعار آخر^(٧).

فالأزمة التونسية ليست أزمة دستورية فحسب، بل هي أيضاً ذات طابع مرّكب، سياسي واقتصادي اجتماعي، لذلك، لا يُستبعد أن تنتهي طريقته الخاصة (سعيد) في تأويل الدستور بصياغة وثيقة جديدة، يُطلب من الشعب الموافقة عليها عن طريق آلية الاستفتاء، طالما أنه جمّد عمل البرلمان، إذ يضمن الدستور الحالي، في الفصل ١٤٣، لرئيس الجمهورية أو لثلاثي البرلمان حق المبادرة بتعديله، ولم تكن قرارات الرئيس سعيد مفاجئة إلى حد ما، فتشكيكه في جدوى الديمقراطية التمثيلية يعود إلى حملته الانتخابية وإلى الأشهر الأولى من انتخابه، ناقداً وبشدة للوثيقة الدستورية التي جرى التوافق بشأنها عام ٢٠١٤، مؤكداً أنها وضعت على مقاس بعض القوى السياسية الوازنة في الحياة الحزبية التونسية، ولم يتردد في الدعوة إلى أن تونس في حاجة ماسّة إلى إعادة كتابة دستورها من جديد^(٨).

قيس سعيد وحل البرلمان في تونس

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد في كلمة بثها التلفزيون التونسي الرسمي خلال ترؤسه اجتماع لمجلس الأمن القومي في ٣٠ آذار ٢٠٢٢، عن حل البرلمان المعلّقة أعماله، إذ قال سعيد في خطابه إنه "اتخذ قرار حل البرلمان التونسي استناداً إلى الفصل ٧٢ من الدستور "حفاظاً على الشعب ومؤسسات الدولة التونسية" ويعود ذلك إلى:

١- جاء قرار الرئيس التونسي بحل البرلمان المُجمّد، على خلفية عقد ١٢٠ نائباً لجلسة افتراضية، وهي الجلسة التي أسفرت عن صدور قرار بإلغاء الإجراءات الاستثنائية المتخذة في ٢٥ تموز الماضي، إذ

(٧) يامنة سالمى، تمديد قرارات سعيد تعمق ضبابية المشهد التونسي (تقرير)، موقع الاناضول، نشر بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢، على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/>

(٨) الفصل ٨٠ من الدستور وإعلان الحالة الاستثنائية في تونس: قراءة قانونية-دستورية، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعنين، قطر، ١٣ أيلول ٢٠٢١، ص ٤.

صوت ١١٦ نائباً من المشاركين بنعم، كما أكد النواب المشاركون في الجلسة على رفضهم للمرسوم الرئاسي الخاص بجل المجلس الأعلى للقضاء، وعدم اعترافهم بشرعية المجلس المؤقت الجديد، وندد المشاركون بما وصفوه بـ "محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية"، ودعوا إلى فتح حوار وطني شامل لإنقاذ البلاد من أزمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(٩).

٢- تزامن قرار حل البرلمان المُجمد مع تعقد المشهد السياسي التونسي، ودعوة العديد من القوى السياسية إلى إجراء حوار وطني شامل، يُهد لتوافق بين القوى السياسية حول آليات حل هذه الأزمة، إضافة لتفاقم الأزمة الاقتصادية في ضوء تأخر دفع رواتب بعض مؤسسات القطاع الحكومي، ونقص بعض المواد الأساسية من السوق التونسية، والخلاف بين حكومة نجلاء بون و والاتحاد التونسي العام للشغل (أهم مؤسسة نقابية بتونس)، حول خطة الإصلاح الاقتصادي، إذ يرفض الاتحاد الإصلاحات الاقتصادية؛ التي تقترحها الحكومة التونسية للحصول على تمويل من صندوق النقد، خصوصاً وأنها تتضمن "وقف التوظيف، وتجميد الأجور لمدة ٥ سنوات في القطاع العام، وبيع بعض الشركات العامة، ورفع الدعم نهائياً في غضون ٤ سنوات"^(١٠).

ردود الأفعال حول قرارات قيس سعيد

توالت ردود الأفعال حول المنحى الذي شهده المشهد التونسي بعد إعلان قيس سعيد اتخاذ مجموعة من التدابير الاستثنائية، وقد تواترت ما بين مواقف الفواعل الداخلية والإقليمية والدولية وكان أبرزها كالتالي^(١١):

(٩) بمشاركة حوالي ١٢٠ نائباً: نص اللنحة الصادرة عن الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب، إذاعة نمسة التونسية، ٣٠ آذار ٢٠٢٢، على الرابط: <https://www.nessma.tv/ar>

(١٠) «اتحاد الشغل» يرفض إصلاحات الحكومة التونسية، جريدة الشرق الاوسط، رقم العدد (١٥٨١٦)، الجمعة - ١٥ شعبان ١٤٤٣ هـ - ١٨ آذار ٢٠٢٢ م.

(١١) نورة الحفيان، تونس بعد انقلاب يوليو ٢٠٢١: التحولات والمسارات، المعهد المصري للدراسات، ٩ آب ٢٠٢١، ص ٨ وما بعدها.

المستوى الأول: مواقف الأطراف الداخلية

- ١- الكتل الحزبية الراضية للقرار، وكان أبرزهم (حركة النهضة-كتلة ائتلاف الكرامة-الحزب الجمهوري- حزب العمال التونسي-حزب الدستوري الحر).
- ٢- الكتل الحزبية المؤيدة للقرار، وكان أبرزهم (التيار الديمقراطي- حزب قلب تونس) ويعود تأييدهم للفوضى التي تعم ساحة البرلمان المعطلة لعمله.
- ٣- الاتحاد العام التونسي للشغل: داعية إلى ضرورة احترام الحقوق والحريات على ضوء تطبيقها. مشددا على ضرورة أن تتحلّى جميع الأطراف بروح المسؤولية التي تتطلبها المرحلة بعيدا عن المناكفات السياسية وتصفية الحسابات بين أطراف الأزمة. مشيرا إلى ضرورة مراجعة التدابير المتعلقة بالسلطة القضائية ضمانا لاستقلالها.
- ٤- المجلس الأعلى للقضاء الراض للقرار، مؤكدا عقب لقاء رئيس الجمهورية بعدد من أعضائه، أن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وأنهم يضطلعون بمهامهم وفقا للدستور والقانون في حماية الحقوق والحريات، مشددا إلى أن النيابة العامة هي جزء من القضاء العدلي الذي يتمتع أعضائها وأفرادها بنفس الحقوق والضمانات الممنوحة للقضاء الجالس، ويمارسون مهامهم وفق ما تقتضيه النصوص القانونية الجاري بها العمل.
- ٥- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: عبرت على لسان رئيسها (نبيل أفون) عن صدمتها من القرارات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية، مستبعدة الحديث عن انتخابات مبكرة في ظل فراغ دستوري خلفته قرارات سعيد الاستثنائية.

المستوى الثاني: مواقف الأطراف الإقليمية والدولية

- ١- التصاريح القلقة تجاه انقلاب تونس اتخذتها كل من (تركيا- ليبيا- الامم المتحدة- الولايات المتحدة الأمريكية- الاتحاد الاوربي).
- ٢- التصاريح المؤيدة له اتخذتها كل من (مصر- السعودية- الامارات-الدول المغاربية)

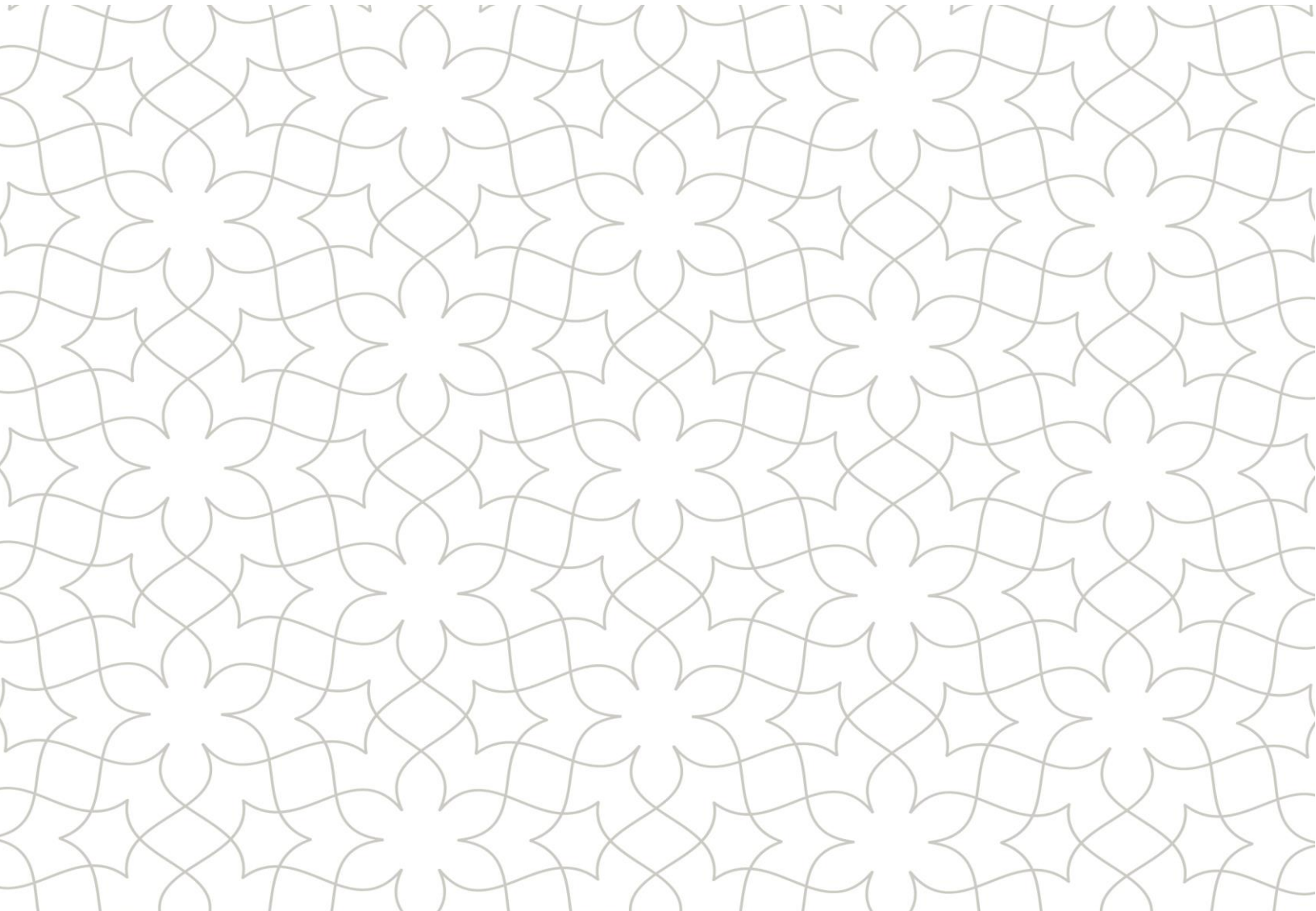
٣- التصريح المحايد انتهجته قطر عبر دعوتها إلى ضرورة تغليب صوت الحكمة وتجنب التصعيد بين أطراف الأزمة في تونس، وذلك عبر مسلك الحوار لتجاوز الأزمة التي تمر بها البلاد وثبتت دعائم المؤسسات وتكريس حكم القانون في سبيل الحفاظ على استقرار تونس وتحقيق طموحات وتطلعات شعبه.

وختاماً يمكن القول، بأن نجاح أي تحول ديمقراطي رهين بالمرور في ثلاثة مراحل أساسية: الأولى/ مرحلة الانفتاح، التي يبدأ فيها النظام بعمل إصلاحات وتحرير بعض القيود على الحياة المدنية والسياسية بسبب الضغط الشعبي.

الثانية/ المرحلة الانتقالية، والتي يتم فيها وضع أسس جديدة للنظام والمؤسسات السياسية، أبرزها صياغة دستور جديد.

الثالثة/ فهي مرحلة التثبيت التي يصير فيها السلوك الديمقراطي راسخاً لدى الفاعلين والمؤسسات، ويصبح التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات قاعدة أساسية في الدولة.

وقد نجحت تونس بالمرحلتين السابقتين واخفقت بالمرحلة الأخيرة عبر انقلاب قيس سعيد على الشرعية السياسية والدستورية بتبريرات وإن كانت مقنعة، ويبدو كذلك أن رئيس الجمهورية يتعامل مع الفصل ٨٠ كـ"سحرية" للخروج من ضيق الشرعية الدستورية إلى رحاب المشروعية الشعبية بالنسبة إليه، بما يحول الفصل إلى جسر نحو فترة انتقالية جديدة للبلاد منتهىها "الجمهورية الثالثة". والقرار الأخير لحل البرلمان التونسي سوف يمثل دافعاً محفزاً للرئيس التونسي لاستكمال رؤيته لإعادة هيكلة جذرية للنظام السياسي في تونس، خصوصاً في ظل غياب المحكمة الدستورية، وهو الاعتبار الذي يجعله يملك منفرداً صلاحية تأويل الفصول الدستورية.



R

